

على الخلاف

استعانة بصدقة/ واسطة، أو بالتطيش، حتى ولو انعكس هذا التأقلم، هبوطاً بمستواهم المادي والمعنوي. المهم تأمين الحد الأدنى للكرامة والأجور. لكن، مهما تدنى مستوى حقوق المواطن في لبنان، إلا أنه لم يبلغ مرحلة الفجور الخليجي الذي ظهر أخيراً في ملف المبعدين. حيث لا حقوق للوافدين، خاصة إن «علق» مع مواطن. كما د. أ. س. ولو كان قد أمضى 20 عاماً، كما د. م. ف. في معالجة أمراض «علية القوم» من بينهم على الخصوص، فسبح معهم علاقات وُدّ ظناً أنها على الطريقة

من يقبل بالعمل من دون حقوق، فعليه أن لا يبكي حين يعاقب كشخص مسلوب الحقوق، هذه هي «الموعظة» التي من الممكن الخروج بها من مأساة المبعدين اللبنانيين من الخليج. لكن اليس هذا الكلام سهلاً؟ بالطبع هو سهل، فالمهاجرون إلى الخليج حيث لا حقوق للوافدين، من بلد كإيران لا حقوق للمواطنين فيه فعلياً. لن يشعروا بخطر العمل في غياب حقوق الإنسان ذلك، فهم تأقلموا مع «نظامهم» اللبناني، وبتأقلمهم «يدبرون» أنفسهم إما «سيرابيت النقاط» أو

«بلاك ووتر» المصارف تكمل عملك «ط



سددت ما يعادل مئة ألف درهم، أي ثلث القرض، ولدي الإيصالات. عندما أبعدت، شكلنا في بيروت مع بعض المبعدين لجنة بعد أن تعارفنا، وإذا «صاءبت» كلنا من الجنوب؛ عملنا جولة على المراجع، أهمهم نبيه بري. قام الرئيس بري بزيارة للإمارات، حيث كنا قد طلبنا إليه التدقيق بالموضوع المالي، عاد بعدها ليخبرنا حرفياً أن «القصة انحلت وتوقف الإبعاد، ولن يلاحقكم بشيء». لكنني فوجئت بعد ثلاث سنوات بدعوى مرفوعة علي في محاكم الإمارات، لا بل طالع حكم بالتنفيذ بالمبلغ الإجمالي حتى من دون حسم ما دفعته!!

وبعد؟ يقول: «قسم الجرائم المالية راسلوا الإمارات وطلبوا ملفي بكامله، وعندها استدعيت من قبل القاضي محمد درباس الذي حقق معي، وتبين أنهم أضافوا تاريخاً بخط اليد، ما عده القاضي تزويراً، إضافة إلى أنهم لم يحتسبوا ما دفعتم، ما عده القاضي مسألة كيدية سياسية، لكنه طلب مني ألا أعاذر لبنان، وبلغوني بتحويل القضية إلى محكمة في جبل لبنان، وحتى اليوم لم تحرك المحكمة ساكناً، وما زلت ممنوعاً من السفر». مردفاً: «يعني يا طويلة العمر أفهميني أنا طبيب!!»

أما د. ع. ز. (وهو طبيب جراح)، فروايته أيضاً مشابهة: «سافرت إلى أبو ظبي عام 2004. وكنت أعيش بشكل عادي، إلى أن حدث أنني كنت أنقل أوراق أواخر 2010 من مستشفى عام لآخر خاص، طلبوا مني كمستند نسخة من إذن مزاولة المهنة في القطاع الخاص. عادة تأتي الموافقة الأمنية بعد أسبوع،

وأعطوني «طلب إلغاء إقامة»، وهي معاملة تسمى مذكرة إخراج. كانت الإقامة سارية حتى 2011، وأخرجت في 7/8/2009». يتابع الرواية: «كنت مصدوماً. حاولنا أن نسال، لكن السؤال ممنوع! تذكرت زيارة مسؤول بالمخابرات الإماراتية الشمالية قبل فترة من أجل معالجته من بحصة في مجرى البول. كانوا قد قالوا لي لو سالك: من تقلد (دينياً)؟ قل له أقلد عبادتي. وهكذا كان. لكنه ألخ: فقلت له: (الراحل المرجع السيد محمد حسين) فضل الله. بعد أسبوع جاء الأمر بالترحيل. (يضحك) منيح اللي ما قتلوا خامنئي، كانوا يمكن حبسوني. المهم، ضببت أغراضي وطلعت من مطار دبي. الأمن العام سألني ليش مسافر؟ فأخبرته. فإذا به يقول: وهذا آخر ختم بحياتك من دولة الإمارات! تذكرت أنهم كذبوا علينا حتى بهذا، إذ كانوا قد قالوا لي إن الإبعاد إن كان سببه أمنياً، يمكن أن تعود بعد سنة».

حسناً، وماذا حصل عند عودته إلى لبنان؟ يقول: «حين كنت في الشارقة، كان لدي صديق يعمل رئيس إدارة في أحد المصارف، أقنعني بأن اقترض 300 ألف درهم، ولم أكن أريد بالحقيقة، لكنه أراد أن يخدمني. كان ذلك يا طويلة العمر في 25/6/2008. حتى إنني لم أذهب إلى المصرف، بل أرسل لي الأوراق إلى العيادة وأتى بالنقود في كيس ورقي. لكنني وقعت على شيك بدون تاريخ يفيد بالمبلغ والفوائد وقيمة التأمين الشخصي. ولدي صورة عن الشيك. بدأت بتسديد أقساطي: كل شهر 7642 درهماً (نحو ألفي دولار)، يعني هيدا معاش موظف ونص.

ضحى شمس

لا يزال د. ع. ف. يحتفظ ببعض محطات الكلام الخليجية. بين فقرة وأخرى يقول: «يا طويلة العمر»، يرددها بين الحين والآخر. فذكرت فاعور مكث في الإمارات عقدين من الزمن، يعالج فيها أمراض الناس هناك، علية القوم خاصة، لكونه مخترع طريقة في معالجة التهابات البروستات المزمنة. يروي الطبيب المبعد أنه ذهب إلى الإمارات عام 1990 وعاش هناك حتى 2009. «أنا وقاعد بعيادتي، وكان الخميس المساء يا طويلة العمر، إجابتي تلفون من الأمن أن: تفضل لعنا. الجمعة والسبت عطلة. رحت الأحد، وإذا بي أفاجأ بضابط يقول لي: هناك أمر بالإبعاد وإلغاء الإقامة دون إبداء أي سبب! ذهلت طبعاً وسألت ما الذي فعلته؟ فأبدوا أسفهم لأنني. كما قالوا. طبيب محترم، لكن الأمر مش من عننا؛ ضابط صغير أضاف: هيدا من عندكم من لبنان! استغربت وقلت له: لو علي شيء كانوا كمشوني بمطار بيروت، كنت هناك منذ أسبوعين، فما الذي استجد؟ لم يجيبوني. حين عدت إلى لبنان عملت اتصالاتي بالمسؤولين اللبنانيين، فاجابوني بما كنت قد قلته سابقاً، أنه لو علي شيء كانوا ممنوعين من السفر! هنا خلصت القصة. قلت لهم أعطوني على الأقل شهراً لأخلص أمور مرضاي وأنظمهم! فقالوا: خذ شهرين. لكن بعد أسبوعين أفاجأ باتصال من جهاز الأمن يقول: شو ميين بعدك هون؟ الجماعة بدهن اياك تفل بأسرع ما يكون. من هم الجماعة؟ الله أعلم. سرعت إجراءاتي، ثم زرتهم مرة أخرى فأخذوا مني الباسبور

الأزمة العالمية والانهيارات المالية في عام 2008، اتضح أن البناية التي اشتريتها فيها، توقف فيها البناء، إلا أنهم لم يعيدوا إلينا ما دفعناه! رفعنا دعوى من طريق هيئة إدارة الشؤون العقارية في دبي، باسمي واسم شخص آخر من جنسية أخرى. كان ذلك عام 2009، وبقيت الأمور بين أخذ ورد. انتظرت لسنتين دوري بالدعوى، لكنه لم يصل. ما وصلني بدلاً منه كان الأمر بإبغادي في عام 2011! بعد إبغادي بشهر، وصلني إيميل من مسؤولة الهيئة إنو: وين حضرتك؟ يريد القاضي الاستماع

لكن مسؤول الموارد البشرية أبلغني أن الموافقة الأمنية سلبية؛ وبالتالي عليك المغادرة. ما السبب؟ سألت، فقالوا: أممي! هكذا، عدت وكانت السنة الدراسية في منتصفها، سافر عليك رواية المعاناة النفسية لسلاولاد، وكيف ركضنا لتدبير مدارس حتى لا تضيق السنة عليهم. المهم، هناك بلحقونك من أجل أن تقترضي، خاصة إن كنت طبيباً ولديك معاش محترم. كنت قد أخذت قرضين واستثمرتهما بشراء شقتين في دبي. دفعت من سعرهما 35%، أي نصف مليون درهم! ولما صارت

متابعة

بلدية طرابلس ترضخ للضغوط: التريث في تنفيذ



قرار التريث اتخذ قبل انعقاد جلسة البلدية بساعات



هؤلاء قرار البلدية التريث في تنفيذ المشروع، حتى عمّت الاحتفالات المدينة. لكن قرار التريث اتخذ قبل انعقاد جلسة البلدية بساعات، وفق معلومات للأخبار. أكدت أن رئيس البلدية عامر الرفاعي قام بصوغ قرار التريث مع عضو البلدية خالد صبح قرابة الساعة الثانية بعد ظهر أول من أمس، بعدما وصل الرفاعي إلى قنطرة بآن تنفيذ مشروع المراب بالشكل المقترح، سيجعله

عبد الكافي الصمد

أثمرت الضغوط التي قامت بها هيئات المجتمع المدني والناشطون وبعض السياسيين في طرابلس في الأيام الأخيرة، في دفع بلدية المدينة لاتخاذ قرار يقضي «التريث» في تنفيذ مشروع مراب للسيارات تحت الأرض في ساحة التل وسط طرابلس، بانتظار الانتهاء من إعداد خرائط عائدة للمشروع التطويري في المنطقة.

وعلى الرغم من أن البلدية لم تكشف في قرارها عن مهلة «التريث»، تاركة الأمر أمام اجتهادات شتى، فإن أغلب المتابعين لقضية المراب، التي شغلت الأوساط في طرابلس، اعتبروا القرار بمثابة إعلان من المجلس البلدي الحالي بترك أمر بث مشروع المراب للمجلس البلدي الذي سينتخب في انتخابات البلدية المقبلة أواخر شهر أيار، أو أن ينفذ المجلس الحالي المشروع، في حال جرى التمديد



(مروان حطحة)